

إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه
السعيد من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الخميس الواقع في
١٩٩١/١/١٠

١٩٩١-١-١٢

رئيس الوزراء
مفسر بدران



عمان : الاربعاء ١ رجب سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٩١ م . العدد ٣٧٤٠

الفهرس

الصفحة	
٧٢	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٧٣	قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون الاقلية وشؤون الاجانب
٧٥	قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام
٧٦	نظام رقم ١ لسنة ١٩٩١ نظام معدل لتنظيم الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٧٩	نظام رقم ٢ لسنة ١٩٩١ نظام معدل لتنظيم السناديق البريدية الخاصة
٨٠	تعليمات الادخال من اجل السكن في مشاريع التطوير الحضري
٨٣	تعليمات معدله لتعليمات التنازل عن الوحدات التجارية والسكنية وتاجيرها في مشاريع التطوير الحضري
٨٤	تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٠ تعليمات اجـور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
٩٠	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية

هكذا عند العمل

المادة ٩٤

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦١٢ تاريخ ١-٣-١٩٨٩ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات.

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٠ المشار اليه.

رئيس الوزراء

مضر بدوان

نخبة من الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كتقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ -

يلغى نص المادة ١١ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
على كل اجنبي يرغب البقاء في المملكة اكثر من اسبوعين ان يقدم قبل انتهاء تلك المدة الى المديرية او احد مروعها او مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وان يحرر اقرارا عن حالته الشخصية وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وان يقدم ما لديه من الاوراق الثبوتية المؤيدة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين يحملون تأشيرات مرور او حج او سياحة ضمن المدة المسموح به.

المادة ٣ -

يلغى نص المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
رسم اذن الاقامة خمسة عشر دينارا سنويا ويتم استيفاء مبلغ خمسة دنائير مقابل اصدار بطاقة اقامة في حالة فقدانها.

المادة ٤ -

يلغى نص المادة ٣٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجوز مدة تلك الاقامة الممنوحة له، او لم يتقدم بطلب تجديد اذنه اقبلته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يغرم بمبلغ قدره ثلاثون دينارا عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزء من الشهر بواقع دينار من كل يوم من ذلك الشهر.

مكرر عند الطلب

ب - للوزير بتسليم من لجنة مؤلفة من أمين علم الوزارة ومدير ادارة الاجتنب والحدود الاعفاء من هذه الغرامات اذا لم تتجاوز ١٨٠ مائة وثمانين دينارا، اما اذا تجاوزت مائة وثمانين دينارا فيقسم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تسليم الوزير وتوصية اللجنة.

الحسين بن طلال

١٩١٠-١٢-٢٥

وزير التربية الاجتماعية عبدالمجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بخران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة د. محمد مصطفى الزين
وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جمو	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير الاعمال ابراهيم عز الدين
وزير الشغل ابراهيم المنيشيه د. قسم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الشيخ علي الققي	وزير المعمل يوسف الجبيصين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان
وزير النقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري الهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدقمي	وزير السياحة والآثار عبدالكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير التقانة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر

الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر بصداقه
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩١
قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية
اموال الايتام

المادة ١ -

يسمى هذا القانون لقانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩١، ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ -

يلغى نص المادة ٧ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

(المادة ٧)

تودع اموال المؤسسة لدى البنك المركزي الاردني وللجلس ايداع ما يلزم من تلك الاموال للاتفاق على الايتام في البنوك التي يحددها وبما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية ويحقق مصلحة الايتام.

المادة ٣ -

يلغى نص الفقرة ج من المادة ١٣ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ج - يعتبر موظفو المؤسسة المصنفون تليين للتقاعد على حسب الموازنة العامة ويطبق عليهم احكام قانون التقاعد المدني المعمول به على ان يقوموا بتادية المقتدات التقاعدية واقتطاعها من رواتبهم وايداعها للخزائنه العامة.

الحسين بن طلال

١٩١٠-١٢-٢٥

وزير التربية الاجتماعية عبدالمجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بخران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة د. محمد مصطفى الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جمو	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير الشغل ابراهيم المنيشيه	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الشيخ علي الققي	وزير المعمل يوسف الجبيصين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان
وزير النقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري الهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدقمي	وزير السياحة والآثار عبدالكريم الكباريتي
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير التقانة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر

مكتبة عبد الله

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٩٠
ناشر بوضع النظم الآتية :-

نظام رقم ١ لسنة ١٩٩١
نظام معدل لنظام الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

المادة ١ -

يسمى هذا النظم (نظم معدل لنظام الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع النظم رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٦ الملحق اليه فيما يلي بالنظم الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظم واحد، ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ -

يلغى نص المادة ١٨ من النظم الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
(المادة ١٨ :-)

١ - يشكل الوزير بناء على تنسيب مدير الاوقاف المختص لجنة لكل مسجد يتم انشاؤه بمقتضى احكام هذا النظم على ان لا يقل عدد اعضاء اللجنة مع رئيسها عن خمسة اشخاص، ولا يزيد على خمسة عشر شخصا يسمي الوزير من بينهم رئيسا للجنة ونائبا له وامينا للصندوق.
ب - تجتمع لجنة المسجد بدعوة من رئيسها او نائبه في حالة غيابه، ويكون اجتماعها قانونيا اذا حضرته الاكثريه من اعضائها على ان يكون رئيسها او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم، وتتخذ قراراتها بالاجماع او بكثرية الاصوات، واذا تساوت يبرج الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه .
ج - للجنة في سبيل تحقيق الاعمال المنوطة بها تشكيل لجنة فرعية او اكثر من بين اعضائها بالعدد الذي تراه مناسبا للقيام بالاعمال التي تفوضها اليها .

المادة ٣ -

يلغى نص المادة ١٩ من النظم الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
(المادة ١٩ :-)

تودع مبلغ التبرعات التي تجتمعها لجنة المسجد في حساب خاص في احد البنوك غير الربوية يتم فتحه بموافقة الوزير ويتم السحب من هذا الحساب بقرارات تصدرها لجنة المسجد وتوقع التحاويل من رئيس اللجنة وامين الصندوق واحد اعضاءها اختاره اللجنة .

المادة ٤ -

يلغى نص المادة ٢٠ من النظم الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
(المادة ٢٠ :-)

تسلك لجنة المسجد ما يلي :-
١ - سجلات تدون فيه قرارات اللجنة ومقتضىات من قبل رئيس اللجنة واطرافها .
ب - سجلات تدون فيه دفاتر الوصولات المسجلة للجنة ودفاتر الوصولات المسجلة لاطرافها بقراراتها وسائر التفصيل المتعلقة بالوصولات .
ج - سجلات تدون فيها ازيادات اللجنة والمبلغ المصروفة من قبلها بمقتضى البيانات الفصلية المتعلقة بها للمصروفات العينية التي تدفع للجنة تفيد فيه المواد واللوازم المبرج بها مع البيانات المتعلقة بها والمصروفة منها .

المادة ٥ -

يلغى نص المادة ٢١ من النظم الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
(المادة ٢١ :-)

تدقق سجلات لجنة المسجد ودفاتها مره في الشهر على الاقل من قبل مديرية الاوقاف المختصة.

المادة ٦ -

يلغى نص المادة ٢٢ من النظم الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
(المادة ٢٢ :-)

تتبع لجنة المسجد تصريحا لجمع التبرعات الخاصة بإنشاء المسجد من قبل الوزير بناء على تنسيب مدير الاوقاف المختص على ان لا تزيد مدة التصريح على ستة اشهر قابلة للتجديد لمدة بمهلة بعد تدقيق قيود اللجنة من قبل مديرية الاوقاف .

المادة ٧ -

يلغى نص المادة ٢٣ من النظم الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
(المادة ٢٣ :-)

يتم جمع التبرعات لبناء المسجد وفقا للقواعد والاصول والجراءات التي يضعها المجلس على ان يحمل عضو اللجنة الذي يتولى الجمع التصريح الصادر لهذه الغاية بمقتضى المادة ٢٢ من هذا النظم وان يبرزه ان يطلبه، ويجوز جمع التبرعات بالحددي الطريقتين التاليتين :-

١ - قبض المبلغ المتبرع به مقابل وصول على النموذج المعتمد من قبل الوزير وموسوم بالختم الرسمي لمديرية الاوقاف المختصة، ويوقع من قبل الشخص الذي قبض المبلغ المتبرع به .

ب - مقابل وصولات بالتقنية المحددة عليها (كوبونات) ، وذات ثلث مالية متعددة القيمة . ومعتمدة من قبل الوزير وموسومة بالختم الرسمي لمديرية الاوقاف المختصة .

المادة ٨ -

يلغى نص المادة ٢٤ من النظم الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
(المادة ٢٤ :-)

يترتب على لجنة المسجد ان تقدم لمدير الاوقاف المختص تقريراً كل ثلاثة اشهر وكلما طلب ذلك منها عن اعمالها ووجه نشاطها مع نسخة من قرارات اللجنة وكشف حسابها في البنك ونسخة من دفتر الصندوق وذلك لغايات التدقيق .

هذا عند العمل

المادة ٩ : -

يلغى نص المادة ٢٥ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
(المادة ٢٥ : -)

١ - يتم إنشاء المسجد بإحدى الطرق التالية :-

١ - التنفيذ المباشر من قبل لجنة المسجد.

٢ - بواسطة عطاء وفقاً للتعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية.

٣ - التظلم على أن تؤخذ موافقة الوزير مسبقاً على أن تقدم اللجنة له اسباب اختيارها لهذه الطريقة.

ب - يتم إنشاء المسجد تحت الاشراف المباشر لمهندس الوزارة او اي مهندس آخر يوافق عليه الوزير

١٩٩٠-١٢-٢٥

الحسين بن طلال

وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال المالية والاسكان عبد الرؤوف الروابدة	وزير الحج د. محمد عضوب الزين
وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير الاسلام ابراهيم عز الدين
وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفخر	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان
وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدقمسي	وزير السياحة والاثار عبد الكريم الكباريتي	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التخطيط د. خالد أمين عبدالله د. خالد الكركي	وزير الزراعة الطلحة والشروة المعدنية د. سفيان هريبات	وزير الزراعة الطلحة والشروة المعدنية د. سفيان هريبات	وزير الزراعة الطلحة والشروة المعدنية د. سفيان هريبات

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢-٢٥-١٩٩٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢ لسنة ١٩٩١

نظام معدل لنظام الصناديق البريدية الخاصة

المادة ١ -

يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الصناديق البريدية الخاصة لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع النظام رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ المشر اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ : -

تعديل الفقرة ب من المادة ٤ من النظام الأصلي بإضافة البند ٤ التالي البند : -

٤ - ديناران : رسم الاشتراك السنوي في الصندوق الموجود في اي جامعة او كلية مجتمع.

١٩٩٠-١٢-٢٥

الحسين بن طلال

وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عبد المجيد الشريدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال المالية والاسكان عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير الاسلام ابراهيم عز الدين
وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفخر	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان
وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدقمسي	وزير السياحة والاثار عبد الكريم الكباريتي	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التخطيط د. خالد أمين عبدالله د. خالد الكركي	وزير الزراعة الطلحة والشروة المعدنية د. سفيان هريبات	وزير الزراعة الطلحة والشروة المعدنية د. سفيان هريبات	وزير الزراعة الطلحة والشروة المعدنية د. سفيان هريبات

هكذا عند العمل

تعليمات الانذار من اجل السكن في مشاريع التطوير الحضري

صادرة بمقتضى المادة ٨- هـ من نظام وتنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ وتمديلاته .

مادة - ١ -

تسمى هذه التعليمات تعليمات الانذار من اجل السكن في مشاريع دائرة التطوير الحضري ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مادة - ٢ -

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الدائيرة	:	دائرة التطوير الحضري
المجلس	:	مجلس ادارة الدائيرة
الدخـر	:	كل شخص اشترك بالادخار من اجل السكن بموجب هذه التعليمات .
المنطقة	:	منطقة الادخار التي تعلن عنها الدائيرة وتنتج بسبب الاشتراك بالادخار من اجل السكن فيها وتشمل جميع ما يقع ضمنها من مدن وقرى ووفقا لتحديد المجلس لها .
البنك	:	البنك الذي يعتمد عليه المجلس .

مادة - ٣ -

تسري احكام هذه التعليمات على المستفيدين من ذوي الدخل المعنى بالمعنى المقصود في تعليمات الانتفاع المعمول بها في دائرة التطوير الحضري .

مادة - ٤ -

- ١ - يتم منح باب الاشتراك بالادخار من اجل السكن في المنطقة بقرار من المجلس وينشر في الصحف المحلية ووسائل الاعلام الاخرى على ان يتضمن الاعلان بالاسم التالي : -
- ١ - فئلك الوحدات السكنية التي تقوم الدائيرة بانشاءها في المنطقة ومعددها .
- ٢ - الثمن الذي تلزم به الدائيرة لبيع الوحدة السكنية من كل فئة .
- ٣ - الحد الأدنى لمبلغ الادخار الشهري لكل فئة كما يحدده المجلس .
- ٤ - اسم البنك الذي يعتمد عليه المجلس لادخار الادخار له .
- ٥ - المبلغ الذي يجب على الدخـر دفعه مقدما من ثمن الوحدة السكنية على ان لا يقل عن ٢٪ منه .
- ب - يبقى بطلب الاشتراك في الادخار مفتوحا في المنطقة الى ان يتم اغلاقه بقرار من المجلس ويعلم عنه في الصحف المحلية ووسائل الاعلام المخطلة .

مادة - ٥ -

لكل راغب في الادخار من اجل السكن ان يقدم بطلب خطي الى الدائيرة على النموذج المقرر من قبل المجلس . الذي له قبول الطلب او رفضه خلال مدة امتصاصها ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمه على ان يبلغ قرار المجلس الى مقدم الطلب .

مادة - ٦ -

١ - تخصص الدائرة الوحدة السكنية للدخـر وتبينها له بكتاب الذي التزم به بتقديمه الى قسم المدة ٤ من هذه التعليمات .

ب - للمجلس بناء على طلب الدخـر ان يوافق على انتقال الدخـر من المنصة المدجـل تحتها الى منصة اخرى وذلك وفقا للأسس التي يحددها لهذه الغاية كما يجوز للمجلس بناء على طلب الدخـر المواقعة على منة الوحدة السكنية التي اختارها .

مادة - ٧ -

١ - يترتب على الدخـر بعد الموافقة على طلبه تسديد المبلغ الواجب دفعه مقدما للدائيرة او البنك وسداد تاريخ ايداعه تاريخا لبدء الاشتراك في الادخار وتلغيت تحديد اولوية في التسديد على الوحدة السكنية عند توزيعها على الدخـر .

ب - يشترط لاستمرار الدخـر في الاستفادة من هذه التعليمات ان يسدد ادخاره الشهري بالمبلغ المحدد على ان يدفع خلال النصف الاول من كل شهر اعتبارا من الشهر الذي لم تاريخ ايداع المبلغ الواجب دفعه مقدما للصندوق دون حاجة لانذاره او اخطاره وذلك حتى تبلغ مجموع دفعاته ١٥٪ على الاكـمل من ثمن الوحدة السكنية التي اختارها .

مادة - ٨ -

للدخـر بموافقة المجلس الغاء اشتراكه بالادخار واسترداد المبالغ التي قام بدفعها وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .

مادة - ٩ -

١ - تودع المبالغ التي يتم دفعها بمقتضى هذه التعليمات في حساب خاص تقوم الدائيرة بفتحته لدى البنك .

ب - يزود البنك الدائيرة بكشف شهري يتضمن اسماء الدخـرين في كل منطقة ادخار وارقيمهم ونايلغ المدفوعة من قبلهم مرتبة حسب تسلسل تاريخ ايداع طلبك المبالغ .

مادة - ١٠ -

اذا تخلف الدخـر عن تسديد ثلاثة اقساط شهرية متتالية فيعتبر اشتراكه في الادخار ملغى بعدم انذاره وتعاد اليه المبالغ المدفوعة منه مع اي فوائد اذا كان لها مقتضى بموجب هذه التعليمات .

مادة - ١١ -

للدائيرة استئجار اموال الحساب الخاص بالادخار وتبينها بالطرق التي يقررها المجلس .

مادة - ١٢ -

لا يجوز للدخـر او زوجته مجتمعين او بتدريسين بالاكـتاب في اكثر من منطقة ادخار واحدة الا في حالة تعدد الزوجات فيجوز اعتبار الزوجة الاخرى كدخـر منفصل اذا انطبقت عليها شروط الادخار بمقتضى هذه التعليمات .

مكـة من اجل

مادة - ١٣ -

تلتزم الدائرة بتسليم الوحدة السكنية الى المخسر في المنطقة خلال مدة لا تزيد على ست سنوات اعتبارا من بدء اشتراكه في الادخل اذا توفرت فيه الشروط التالية .

- ١ - ان لا يقل مجموع مدفوعاته عن ١٥ ٪ من ثمن الوحدة السكنية التي اختارها .
- ٢ - ان يكون قد اكمل الحادية والعشرين من عمره بتاريخ التوزيع .
- ٣ - ان يقوم بتسديد باقي ثمن الوحدة السكنية باحدى الطرق التالية :
 - أ - تسديد باقي ثمن الوحدة المخصصة له نقدا للدائرة .
 - ب - الاقتراض من البنك او اية جهة مقرضه لتسديد باقي ثمن الوحدة السكنية المخصصة له .

مادة - ١٤ -

١ - اذا لم يستلم المخسر الوحدة السكنية التي اختارها خلال مدة الست سنوات المقررة واختار انتهاء اشتراكه فتلزم الدائرة بدفع فوائد بالمعدل السائد على مجموع المبالغ المدفوعة من قبل المخسر اذا كان مجموع مدفوعاته يساوي ما نسبته ١٥ ٪ على الاقل من الثمن المقرر للوحدة السكنية التي اختارها وذلك اعتبارا من بدء اشتراكه في الادخل بموجب هذه التعليمات وحتى تاريخ الموافقة على انتهاء اشتراكه .

ب - اما اذا اختار المخسر استمرار اشتراكه في الادخل فان الدائرة تلزم باحتساب الفوائد على المبالغ المدفوعة التي لا تقل عن نسبة ١٥ ٪ من الثمن المقرر للوحدة السكنية التي اختارها اعتبارا من بدء اشتراكه في الادخل وحتى تاريخ تسليمه الوحدة السكنية على ان يكون له الحق في الغاء اشتراكه في مثل هذه الحالة في اي وقت يشاء .

مادة - ١٥ -

اذا لم يتمكن المشترك من تسديد باقي ثمن الوحدة السكنية للدائرة او الالتزام بتسديد باقي ثمنها باحدى الطرق المبينة في المادة ١٣ اعلاه فيكون للمخسر الحق في استناده بالادخل وتطبيق عليه في هذه الحالة الفقرة ب من المادة ١٤ او الغاء اشتراكه في الادخل على ان تطبق عليه في هذه الحالة الفقرة - أ - من المادة ١٤ من هذه التعليمات .

وزير الاشغال العملة والاسكان
رئيس مجلس ادارة دائرة التطوير الحضري
مبداء رؤوف الروابده

تعليمات معدله لتعليمات التنازل عن الوحدات التجارية والسكنية وتاجيرها في مشاريع

التطوير الحضري

مادة - ١ -

تسمى هذه التعليمات تعليمات معدله لتعليمات التنازل عن الوحدات التجارية والسكنية ويعمل بها اعتبارا من ٢٣-١٢-١٩٩٠ .

مادة - ٢ -

تغطي الفقرات - أ ، ب ، ج ، د ، هـ - من المادة ٣ ويستعاض عنها بالفقرات التالية : -

أ - اذا كان المستفيد يرغب بالتنازل الى زوجه او احد اصوله او نروعه او احد اقاربه من الدرجة الاولى

ب - اذا كان المستفيد قد سدد ثمن القطعة المخصصة له نقدا للدائرة .

ج - اذا اثبت المستفيد بتقرير طبية صادرة عن اللجان الطبية الممتدة من وزارة الصحة عجزه الكلل او الجزئي عن العمل . يمنعه من الاستمرار من تسديد الاقساط المستحقة عليه .

د - اذا تعذر اشغال الوحدة السكنية من قبل المستفيد بسبب انتقال مركز عمله الى خارج منطقة المشروع .

هـ - اذا طرأ اي تغيير على فرض المستفيد يحول دون استمراره بتسديد الاقساط المستحقة عليه .

و - اي حالة استثنائية لم ترد ضمن الحالات المذكورة يوافق عليها المجلس .

وزير الاشغال العملة والاسكان
رئيس مجلس ادارة دائرة التطوير الحضري
مبداء رؤوف الروابده

هكذا عند العمل

تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٠

تعليمات اجور العاملين في امتحان شهادة

الدراسة الثانوية العامة

صادرة بمقتضى المادة ٢٩ من القانون المؤقت للتربية والتعليم رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات اجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لسنة ١٩٩٠) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والمعابر التالية حيثما وجدت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها اثناء مالم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة	:	وزارة التربية والتعليم
الوزير	:	وزير التربية والتعليم
الامين العام	:	امين عام الوزارة
اللجنة	:	لجنة الامتحانات العامة في الوزارة
المديرية	:	مديرية التربية والتعليم في المحافظة - اللواء

المادة ٣ - تدفع اجور فئات العاملين في الامتحانات العامة حسب الجدول رقم ١ الملحق بهذه التعليمات .

المادة ٤ - ١ - تشكل اللجنة من : -

١ - الوزير	رئيسا
٢ - الامين العام	نظريا للرئيس
٣ - مدير عام الامتحانات والتكوين التربوي	عضوا
٤ - سبعة من اعضاء لجنة التربية والتعليم في الوزارة يختارهم الوزير	اعضاء

ب - تتولى اللجنة القيام بالهام التالية :-

- ١ - وضع الاسس اللازمة للامتحانات العامة والاشراف عليها واتخاذ قراراتها .
- ٢ - تحديد مراكز ومواعيد الامتحانات العامة .
- ٣ - اختيار واضعي الاسئلة ورؤساء لجان التصحيح .
- ٤ - النظر في القضايا والشكايات الطارئة المتعلقة بالامتحانات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- ج - تجتمع اللجنة بدمية من رئيسها او من نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونيا اذا حضره ثلثا اعضاءها على الاقل وتتخذ على الاقل قراراتها بجماع او بأكثريه اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايده رئيس الجلسة .
- د - يكون رئيس قسم الامتحانات العامة في الوزارة امين سر اللجنة .

المادة ٥ - ١ - تشكل في كل محافظة او لواء لجنة تسمى - لجنة الامتحانات المحلية - تتالف من : -

- ١ - مدير التربية والتعليم مديرا للامتحانات مسمي بمديرية .
- ٢ - المدير الفني في المديرية الذي يتبع له قسم الامتحانات مساعدا لمدير الامتحانات .
- ٣ - المديرين في المديرية .

ب - تتولى اللجنة المحلية القيام بجميع اعمال الامتحانات التي تحددها الوزارة .

ج - يكون رئيس قسم الامتحانات مسمي بالمديرية امين سر اللجنة المحلية .

المادة ٦ - ١ - يدفع للموظفين المكلفين بتصحيح في الامتحانات العامة الاجور المبينة في الجدول رقم ٢ الملحق بهذه التعليمات اضافة الى مسايفتونه من الاجور التي تنس عليها البند - رابعا من الجدول رقم ١ ولا تدفع لهم أية مبالغ بموجب نظم الانتقال والسفر المعبول به .

ب - ويعد موقع مديرية التربية والتعليم التي يتبع لها الموظف مركزا لعمله لغايات تطبيق هذه المادة .

المادة ٧ - لا يجوز تكليف الموظف باكثر من عمل واحد من الاعمال المنصوص عليها في هذه التعليمات ما لم يوافق الوزير على غير ذلك .

المادة ٨ - يدفع للمكلف برئاسة قاعة في الامتحانات العامة والذي يستخدم سيارة خاصة ولا يستخدم سيارة حكومية من كل يوم من ايام الامتحانات بدل نفقات على النحو التالي : -

١ - مبلغ دينارين اذا كان مركز عمله ومركز القاعة المكلف برئاستها يفسان ضمن حدود الامتة او البلدية التي يقع فيها مركز المديرية .

ب - مبلغ اربعة دنانير اذا كان مركز عمله ومركز القاعة خارج حدود الامتة او البلدية التي يقع فيها مركز المديرية .

ج - يعتبر يوم اعداد قاعة الامتحان والاجتماع بالمراقبين يوما من ايام الامتحان لاغراض تطبيق هذه المادة .

المادة ٩ - يطبق نظم الانتقال والسفر على المراقبين .

المادة ١٠ - يدفع لكل من السائق والموظف الذي ينقل طرود الاجابة من المديرية الى الوزارة عن كل يوم الاجور المبينة في الجدول رقم ٣ الملحق بهذه التعليمات .

المادة ١١ - لرئيس اللجنة حرمان اي شخص من الاجور كليا او جزئيا التي يستحقها بموجب هذه التعليمات اذا اخل بواجبه او خالف أية تعليمات تتعلق بالعمل في الامتحانات العامة ، بالإضافة الى الاجراءات التأديبية التي تتخذ وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية .

الجدول رقم ١ -

جدول بالاجور فئات العاملين في الامتحانات العامة

اولا : جهات الوزارة :

فلس دينار		
٢٠٠ ...	من كل سنة دراسية	١ - عضو اللجنة .
١٦٠ ...	من كل سنة دراسية	٢ - مدير عام الامتحانات والتكوين التربوي (بما في ذلك مفوضيه في اللجنة) .
٣٠٠ ...	من كل سنة دراسية	٣ - مدير الاختبارات والنتائج المدرسية
١٠٠ ...	من كل سنة دراسية	٤ - رئيس قسم الامتحانات العامة .
٤٥٠ ...	من كل سنة دراسية	٥ - لكل مكتب - مشرف بقسم الامتحانات العامة
٢٠٠ ...	من كل سنة دراسية	٦ - رئيس قسم تصديق الشهادات
١٢٠ ...	من كل سنة دراسية	٧ - لكل مكتب بقسم تصديق الشهادات
١٠٠ ...	من كل سنة دراسية	٨ - موظفو قسم النتائج المدرسية .
٣٠٠ ...	من كل سنة دراسية	٩ - رئيس ديوان مديرية الامتحانات .
٣٠٠ ...	من كل سنة دراسية	١٠ - مجلس مديرية الامتحانات .
٢٨٠ ...	من كل سنة دراسية	١١ - لكل مكتب او طابع بديوان مديرية الامتحانات
٢٠٠ ...	من كل سنة دراسية	١٢ - لكل سائق بمديرية الامتحانات
١٦٠ ...	من كل سنة دراسية	١٣ - لكل آذن بمديرية الامتحانات

مكتبة عند العمل

جهاز الوزارة :

فلس دينار

١٤ - مدير الحاسب الالكتروني	٤٠٠	٤٠٠	عن كل سنة دراسية
١٥ - رئيس القسم في الحاسب الالكتروني	٢٠٠	٠٠١	عن كل ساعة عمل اضافية على ان لا يزيد ما يتقاضاه في السنة على ٣٦٠ دينار
١٦ - المحلل او المبرمج او المشغل او المشرف على ادخال المعلومات او الكتب في مديرية الحاسب الالكتروني	٣٠٠	٠٠١	عن كل ساعة عمل اضافية على ان لا يزيد ما يتقاضاه في السنة على ٣٠٠ دينار
١٧ - المكتب في الحاسب الالكتروني	١٥٠	٠٠٠	عن كل مستند ملك اسلي صحيح ينجزه
١٨ - لكل اذن في الحاسب الالكتروني	١٠٠	٠٠٤	وعن كل مستند علامات صحيح
١٩ - لكل سلق في الحاسب الالكتروني	١٠٠	٠٠٠	عن كل سنة دراسية
	٠٠٢	٠٠٠	عن كل يوم عمل على ان لا يزيد ما يتقاضاه في السنة على ٢٠٠ دينار
٢٠ - هيئة المحاسبة في وزارة التربية والتعليم بما في ذلك مندوبو وزارة المالية وديوان الحاسب	١٠٥٠	٠٠٠	عن كل سنة دراسية
٢١ - موظفو ديوان الوزارة والطابعون والنسخون	٣٠٠	٠٠٠	عن كل سنة دراسية
٢٢ - موظفو مديرية اللوائح	٤٠٠	٠٠٠	عن كل سنة دراسية
٢٣ - موظفو قسم الموازنات	١٠٠	٠٠٠	عن كل سنة دراسية
٢٤ - مأمورو المخازن	١٢٠	٠٠٠	عن كل سنة دراسية
٢٥ - رئيس قسم المواصلات والسائقون	٤٨٠	٠٠٠	عن كل سنة دراسية

ثانيا : موظفو المديرية

فلس عن كل مشترك في السنة

١ - مدير التربية والتعليم او نائبه على ان لا يقل استحقاقه عن ٢٠٠ دينار ولا يزيد على ٥٠٠ دينار	٥٠	
٢ - المدير الفني الذي يتبع له قسم الامتحانات في المديرية على ان لا يقل استحقاقه عن ١٥٠ دينار ولا يزيد على ٤٠٠ دينار	٤٠	
٣ - لكل مدير اداري او مدير فني (لا يتبع له قسم الامتحانات) او مدير تعليم خاص على ان لا يقل استحقاقه عن ٥٠ دينار ولا يزيد على ١٠٠ دينار	٠٦	
٤ - رئيس قسم الامتحانات على ان لا يقل استحقاقه عن ١٨٠ دينار ولا يزيد على ٤٨٠ دينار	٥٠	
٥ - لكل كاتب بقسم الامتحانات على ان لا يقل استحقاقه عن ١٢٠ دينار ولا يزيد على ٣٠٠ دينار	٤٠	
٦ - موظفو قسم المحاسبة وقسم الرقابة المالية على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ١٠٠ دينار ولا يزيد على ٢٨٠ دينار	٤٠	
٧ - موظفو الديوان على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٨٠ دينار ولا يزيد على ٢٣٠ دينار	٣٠	
٨ - موظفو قسم اللوائح على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٤٠ دينار ولا يزيد على ٢٠٠ دينار	٢٠	
٩ - الطابعون على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٦٠ دينار ولا يزيد على ٣٠٠ دينار	٣٠	
١٠ - النسخون على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٤٠ دينار ولا يزيد على ٧٠ دينار	١٠	
١١ - موظفو المقسم على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٥٠ دينار ولا يزيد على ٨٥ دينار	١٠	
١٢ - السائقون على ان لا يقل استحقاقهم جميعا عن ١٦٠ دينار ولا يزيد على ٣٠٠ دينار	٢٠	
١٣ - مدير المدرسة الثانوية التابعة للوزارة على ان لا يقل استحقاقه عن ٤٠ دينار ولا يزيد على ٧٠ دينار	١٠٠	
١٤ - كاتب او سكرتير المدرسة الثانوية التابعة للوزارة على ان لا يقل استحقاقه عن ٣٠ دينار ولا يزيد على ٥٠ دينار	٨٠	

ثالثا : واضعو الاسئلة والمشاركون في اعدادها :

فلس دينار

١ - كل مشترك في وضع اسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة	٢٥٠	٠٠٠	عن كل ساعة امتحان وعن كل مشترك في الامتحان
٢ - طابع الاسئلة او النسخ	٦٠٠	٠٠١	عن كل ساعة عمل
٣ - اذا زاد عدد ايام النسخ المتواصل للاسئلة عن يوم واحد فيدفع لكل متلف بوسع الاسئلة مبلغ ٣ دينار عن كل يوم من الايام الزائدة			

رابعا : المراقبون والمصححون

فلس دينار

١ - رئيس قاعة الامتحان	٢٠٠	٠٠٢	عن كل ساعة مراقبة
٢ - المراقب	٥٠٠	٠٠١	عن كل ساعة مراقبة
٣ - رئيس لجنة التصحيح	٥٠٠	٠٠١	عن كل ساعة تصحيح
٤ - مصحح أوراق مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الاكاديمية والتجارية	١٥٠	٠٠٠	عن كل ورقة - ساعة امتحان
٥ - مصحح أوراق مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية - الزراعية والصناعية والتربوية والفندقية الصرفة	٢٥٠	٠٠٠	عن كل ورقة - ساعة امتحان
٦ - رئيس لجنة الامتحان العملي الذي يعقد بشكل فردي للطلاب من خارج ملاك الوزارة (مراقب - وتصحيح)	٥٠٠	٠٠٢	عن كل ساعة امتحان
٧ - الماحص في الامتحان العملي لطلبة الدراسة الخاصة او الفحص من خارج ملاك الوزارة - مراقب - وتصحيح -	٥٠٠	٠٠١	عن كل ساعة امتحان
٨ - المراقب لمبحث الطباعة - العربية او الانجليزية - لطلبة الدراسة الخاصة	٥٠٠	٠٠١	عن كل ساعة مراقبة
٩ - المصحح لمبحث الطباعة - العربية او الانجليزية - لطلبة الدراسة الخاصة	٢٥٠	٠٠٠	عن كل ورقة - ساعة امتحان

خامسا : مترتبة

فلس دينار

١ - الكتب الاضافي او الموظف الذي يقوم بالاعداد للامتحان واستخراج النتائج	٧٥٠	٠٠٠	عن كل ساعة عمل
٢ - الموظف الذي يقوم بتدقيق الشهادات العلمية وسجلاتها خارج اوقات الدوام الرسمي	٦٠٠	٠٠٠	عن كل شهادة
٣ - طابع اضافي	٧٥٠	٠٠٠	عن كل ساعة عمل
٤ - الخطاطون	٥٠٠	٠٠٠	عن كل شهادة
٥ - الاذن المكلف بلحدي مهام الامتحانات في مركز الوزارة او مديرية التربية والتعليم او مركز التصحيح	٤٠٠	٠٠٠	عن كل يوم او ليله
٦ - السائق المناوب ليلا مع قسم الامتحانات العملي - الوزارة بتكليف رسمي	٤٠٠	٠٠٢	عن كل ليلة
٧ - الاذن في قاعة الامتحان	٢٠٠	٠٠٢	عن كل يوم
٨ - اية فئة اخرى غير المذكورين في هذا الجدول بقرار من الامين العام	٤٠٠	٠٠٠	عن كل سنة دراسية

مكتبة عبد الحليم

جدول رقم ٢ -

جدول بالاجور الإضافية للمصححين عن كل يوم تصحيح

مركز العمل	المبلغ بالدينار
عمل الكبرى	٣
العاصمة	٣
مدينا	٣
اربند	٨
الكوره	٨
بني كنه	٨
جرش	٤
الرمثا	٨
مجلون	٦
الاغوار الشمالية	٨
المفرق	٦
الزرقاء	٣
البلقاء	٣
دير ملا	٤
الشونه الجنوبية	٤
الكبيرك	١٠
الزار الجنوبي	١٠
القصر	١٠
الطفيلة	١٠
ممان	١٠
المقبلة	١٠

جدول رقم ٢ -

جدول باجور السائق والموظف الذي يحضر طرود الاجابة
من المديرية الى الوزارة عن كل يوم
يحضر فيه طرود الاجابة الى الوزارة

مركز العمل	المبلغ بالدينار
عمل الكبرى	—
العاصمة	—
مدينا	١
اربند	٢
الكوره	٣
بني كنه	٣
جرش	١
الرمثا	٣
مجلون	٢
الاغوار الشمالية	٢
المفرق	٢
الزرقاء	١
البلقاء	١
دير ملا	٢
الشونه الجنوبية	٢
الكبيرك	٤
الزار الجنوبي	٤
القصر	٤
الطفيلة	٦
ممان	٦
المقبلة	٨

وزير التربية والتعليم

مكتبة عند العمل

قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ١٢-٢-١٠٨٢٨ تاريخ ٢٢-٨-١٩٩٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من أجل الاجابة على الاستفسارين التاليين :-

١ - بيان مدى صحة طريقة سلطة المياه في احتساب العلاوة الاساسية وتشمل علاوة الفئة والدرجة بالكيفية المبينة في كتاب وزير المياه والري رقم ٣-٢١-١٨٩٠ تاريخ ١٧-٧-١٩٩٠ من تم نقلهم من موظفي سلطة المياه الى نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ .

٢ - بيان مدى صحة ما ذهبت اليه السلطة من رأي في اعتبار ثلث الراتب جزءا من الراتب الاساسي وانه ليس علاوة ولا بدل عمل اضافي على ضوء النص الصريح المذكور في كتاب الوزير . وبناء على ذلك فلا يجوز حسم ايلم الممثل والاجازات من ثلث الراتب وما ترتب عليه من علاوات اساسية .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المياه والري المشار اليه في كتاب رئيس الوزراء يتبين ان هذا الطلب ورد بصيغة طلب المشورة وابداء الرأي حول صحة اجراءات سلطة المياه في احتساب الرواتب والعلوات والعمل الاضافي لموظفي السلطة تطبيقا لنظام موظفي السلطة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ ونظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ونظام العلاوات الموحدة للموظفين رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ . مع انه من المتفق عليه ان اختصص الديوان محصور في تفسير نص قانوني لم تكن احكامه قد تسرت اذ طلب اليه ذلك رئيس الوزراء عملا باحكام المادة ١٢٣-١ من الدستور ، وعلى ذلك فلن ابداء المشورات والفقرات هي امور تخرج عن حدود اختصاص الديوان .

وبح ذلك فان الاستفسارين المشار اليهم يمكن ان يحلوا من جهة اخرى على طلب استجلاء التضارب والغموض في النصوص المتعلقة بالرواتب والعلوات المستحقة لموظفي السلطة بموجب هذه الانظمة بما يجيز لنا معالجتها في حدود اختصاصنا التفسيري على الوجه الاتي :-

المادة ٨٨ من نظام موظفي سلطة المياه رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ تنص - يضاف الى رواتب موظفي السلطة باستثناء الموظفين بمعقود ما يعادل ثلث الراتب لكل منهم وتعتبر هذه الاضافة جزءا من الراتب لجميع الغليات ماعدا الغليات المتعلقة بحسب الراتب التقاعد .

والمادة ١٦٧ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ تنص :-

« يطبق هذا النظام على جميع الموظفين في الدوائر المنصوص عليها في المادة ٣ منه، وتحقيقا لذلك ينقل الموظفون العاملون في تلك الدوائر منذ سريان احكامه الى الدرجات والرواتب لوظائف الفئات المبينة فيه وذلك حسب القواعد والاسس التالية .. »

ولقد بينت الفقرة ب منها الاسس التي يتم بموجبها تطبيق احكام هذا النظام على موظفي المؤسسات العمالية الرسمية الذين تطبق عليهم انظمة موظفين خاصة بمؤسساتهم بان تركت لهؤلاء الموظفين الخيار في تقديم طلب تطبيق احكام النظام الجديد خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذه في ١-١-١٩٨٨ حتى اذا لم يختاروا ذلك تبقى احكام نظام الموظفين الخاص بمؤسساتهم سارية المفعول عليهم لمدة خمس سنوات حيث تعتبر خدمتهم في المؤسسة بعد انقضاء الخمس سنوات منتهية وفقا لاحكام الفقرة ج منه . ثم جاءت الفقرة ز من هذه المادة لتنص على الفاء انظمة الموظفين والمستخدمين الخاصة بالمؤسسات العمالية الرسمية - التي سينطبق عليها هذا النظام ولم تستثن من احكامه - اعتبارا من انتهاء مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في الفقرة ج من هذه المادة .

ويتطابق هذا النص مع الاحكام على موظفي سلطة المياه باعتبارهم موظفين ومستخدمين في مؤسسة عمالية رسمية يتبعون ما يلي :-

بالنسبة للموظفين الذين لا يختارون تطبيق نظام الخدمة المدنية الجديد رقم ١ لسنة ١٩٨٨ تبقى احكام نظام موظفي السلطة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ سارية عليهم بالنسبة للدرجات والرواتب وما يتبعها من علاوات خلال مدة خمس سنوات من تاريخ نفاذ احكام نظام الخدمة المدنية وبمدها اي بتاريخ ١-١-١٩٩٣ تعتبر خدمتهم منتهية حكما وتصرف لهم حقوقهم المالية حسب الانظمة والقوانين المعمول بها تطبيقا لاحكام الفقرتين ب، ج من المادة ١٦٧ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ .

واما بالنسبة للموظفين الذين يختارون تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم فينتقلون الى الدرجات والرواتب المخصصة لوظائف الفئات المبينة فيه بصرف النظر عن مقدار الرواتب التي كانوا يتقاضونها بموجب نظام

موظفي السلطة سواء اكانت اقل او اكثر من الرواتب المقررة في نظام الخدمة المدنية . وكذلك يطبق عليهم ما يطبق على الموظفين الخاضعين لهذا النظام من حيث العلاوات المقررة في نظام العلاوات الموحدة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ . وعليه فلا وجه للتمسك باستحقاق ثلث الراتب المقرر في نظام موظفي السلطة وما يتبعه من علاوات بالنسبة لهؤلاء الموظفين ، لان عملية النقل تعني الفاء تطبيق احكام نظام الموظفين السابق الخصاص بمؤسساتهم واحلال احكام نظام الخدمة المدنية الجديد الذي اختاروا تطبيقه عليهم بما فيه سلم الدرجات والرواتب محل النظام الخاص بهم .

كذلك فلا وجه للاحتجاج هنا بقاعدة الحقوق المكتسبة لان هذه القاعدة لا تطبق الا على الرواتب المستحقة للموظف في ظل النظام السابق . ولا خلاف هنا حول استحقاق الموظف لهذه الرواتب ونفا لاحكام النظام السابق الذي استحدثت في ظله . اما الرواتب التي يستحقها الموظف في ظل نظام الخدمة المدنية الذي اختار تطبيقه عليه بمقدار الاستحقاق يحكمه النظام الجديد . هذا وليس نهتم بتشريحي من ان يتولى نظام جديد تعديل الرواتب المقررة في نظام سابق زيدة او نقصا حسب مقتضى الحال اذا رأى مجلس الوزراء كمرجع تشريعي في اصدار الانظمة بموجب المادة ١٢٠ من الدستور اصدار مثل هذا النظام .

واما عن احتجاج سلطة المياه بان مجلس الوزراء استثنى هذه السلطة في قراره رقم ٩١١٣ تاريخ ٢١-١٢-١٩٨٨ من قواعد تنظيم سماعات السدوم والعمل الاضافي فلا يغير من الامر شيئا لان قرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن هي قرارات ادارية لا تليها على تفسير وتطبيق القوانين والانظمة . بل ان هذه القرارات يجري تعديلها وتبديلها ونفا مقتضيات هذه القوانين والانظمة .

نخلص مما تقدم انه لا يجوز اضافة ثلث الراتب الى الراتب الاساسي لموظفي السلطة الذين اختاروا تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم لا لغليات الراتب الاساسي ولا لغليات العلاوات لانهم اصبحوا يخضعون في ذلك لاحكام نظام الخدمة المدنية ونظام العلاوات الموحدة .

هذا ما تقرره بالاكثرية بشأن التفسير المطلوب قرارا صدر بتاريخ ١٩ ربيع ثلثي سنة ١٤١١ هـ .
الموافق ٧-١١-١٩٩٠ .

مفوض	مفوض	مفوض
مفوض	مفوض	مفوض
مفوض	مفوض	مفوض
مفوض	مفوض	مفوض

مفوض	مفوض
مفوض	مفوض
مفوض	مفوض
مفوض	مفوض

هذا عند العمل

- المخالفات -

أخلف الاكثرية المحترمة فيما قرره من عدم جواز اضافة ثلث الراتب الى الراتب الاساسي لموظفي سلطة المياه الذين يختارون تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم وذلك لاسباب عديدة.

١ - لقد نصت المادة ٢٢ من قانون سلطة المياه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ والذي حل محل القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ على ان شؤون موظفي السلطة تنظم بنظم خاص وبناء على ذلك صدر النظام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ واجامت الفقرة ١ من المادة ٨ منه استحقاق موظفي السلطة بما يعادل ثلث الراتب لكل منهم وتعتبر هذه الاضافة جزءا من الراتب لجميع الفئات بما عدا الفئات المتعلقة بحسب راتب التقاعد.

٢ - بتاريخ ١١-١١-١٩٨٧ صدر نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ والذي عمل به اعتبارا من تاريخ ١-١-١٩٨٨ وببنت المادة ١٦٧ فيه اصول انتقال الموظفين الى هذا النظام سواء كانوا من موظفي الدوائر التابعة اصلا لنظام الخدمة المدنية او لهم أنظمة خاصة واستعمل المشرع عبارة الدرجات والرواتب وفق الاسس المبينة في تلك المادة.

٣ - بعد صدور نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ تم تعديل نظام موظفي سلطة المياه بالنظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٨ والساري المفعول اعتبارا من تاريخ ١-١-١٩٨٨ وعدلت المادة الثالثة من النظام الاصلي بحيث ابقي على الفقرة ١ كما هي وعدلت الفقرة ب منها وبقي نص الفقرة ١ ليعطي موظفي السلطة ثلث الراتب ويضاف هذا الثلث الى الراتب الاساسي لجميع الفئات بما عدا الفئات المتعلقة بحسب راتب التقاعد من كل ما تقدم فانه يبين ان المشرع في نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ عندما نص على انتقال الموظفين من الدوائر ذات الانظمة الخاصة بطلب مراعاة الراتب والدرجة المبينة في هذا النظام، ولما كانت عبارة الراتب تعني الراتب الاساسي كما هو واضح في الفقرة ١ من المادة ٢ منه كما وان الفقرة ٥ من المادة ١٦٦ من النظام ذاته الفت اي نص يتعارض مع نظام الخدمة المدنية وبما ان ثلث الراتب المنصوص عليه في المادة الثالثة من نظام موظفي السلطة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ هو في حقيقته اضافة خلسة للراتب الاساسي وهي ميزة منحها المشرع لموظفي السلطة فاذا اعتبرت علاوة فانها تعتبر علاوة بنظام خاص لا يتلقى صرفها مع نظام الخدمة المدنية باعتبار ان نظام الخدمة المدنية لا يلغي كل نظام موظفي سلطة المياه الراتب المخصص لجزءا من الراتب فانها تلحق بالراتب الاساسي ويصبح والحالة هذه الراتب الاساسي هو الراتب المقرر في نظام السلطة والذي هو وفقا لنظام السلطة السابق والمعدل يخضع لنظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ اصلا اذ ليس لسلطة المياه درجات ورواتب خاصة بها حيث يسري على موظفيها احكام نظام الخدمة المدنية بدلالة المادتين ٤-٧ من نظامها رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

مع اي نص ينظم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ باعتبار ان النصوص المتعلقة فيه على ضوء تفسير عبارة الراتب بالمعنى المقصود لنظام الخدمة المدنية هي الراتب الاساسي والذي اصلا كان موظفو السلطة يتلقونه بحسب هذا النظام ومن ثم فان عملية النقل لا تتعارض مع الحق الممنوح بنص خاص لموظفي السلطة لانه اذا كان ثلث الراتب يدخل بمفهوم الراتب الاساسي فيجب المحافظة عليه كحق مكتسب واذا كان يدخل بمفهوم العلاوة فان نظام الخدمة المدنية لا يعرضه ولا يتعرض للعلاوة المستحقة بموجب انظمة خاصة ان ما يؤكد استمرار استحقاق موظفي السلطة لثلث الراتب سواء من التحقق منهم بنظم الخدمة المدنية او لم يتحقق هو ان نية المشرع اكدت ذلك مجددا بعد صدور نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ وذلك بتعديل المادة الثالثة من نظام موظفي السلطة بحيث ابقي على نص الفقرة ١ كما هي وعدلت الفقرة ب . وعليه وخلافا لرأي الاكثرية المحترمة فاني ارى استحقاق موظفي السلطة ثلث الراتب بمضافا الى الراتب الاساسي سواء التحقوا بنظم الخدمة المدنية ام لا .

المضو المخالف

مندوب وزارة المياه والري
عبدالرحمن المسعود

٧-١١-١٩٩٠ م

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٢٢ - لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتبه رقم ش ١٢٥٨-١٢٢٦ تاريخ ١٠-١-١٩٨٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير المادتين ٨٩ و ١٤١ من قانون الشركات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ وبين ان ما اذا كانت شركة التوصية بالاسهم تملك صلاحية اصدار سندات قرض ام ان هذه الصلاحية تقتصر على الشركات المساهمة العامة .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٤-١-١٩٨٩ ويتفق النصوص القانونية نجد ما يلي :

١ - نصت المادة ٨٩ من قانون الشركات - تسري على شركات التوصية بالاسهم الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة العامة في هذا القانون على كل ما لم يرد عليه نص في هذا الباب .

٢ - نصت المادة ١٤١ من قانون الشركات - اسناد القرض اوراق مالية تصدرها الشركة المساهمة العامة وتطرحها للاكتتاب العام او الخاص وفقا لاحكام هذا القانون للحصول على قرض لا تقل مدته عن خمس سنوات وتتعهد الشركة بموجب هذه الاسناد بسداد القرض وفوائده وفقا لشروط الاصدار . وبالإرجوع الى نص المادة ٨٩ المشار اليها نجد انه جاء في ظاهره علما لايحتمل التخصيص بحيث يبدو وكأنه تنطبق على شركات التوصية بالاسهم جميع الاحكام التي تسري على الشركات المساهمة العامة ، فيما لم يرد عليه النص في الباب الخاص بشركات التوصية بالاسهم .

الا ان ذلك النص في حقيقته غير ذلك ، لاسباب عملية وواقعية تقتضي صرفه عن معنائه الظاهر ، وتخصيصه على الرغم من الاطلاق الظاهر فيه ، فقد تضمن قانون الشركات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ في الباب السادس منه ، احكاما تتعلق بالشركات المساهمة العامة بتعريفها على شركات التوصية بالاسهم التي خلا الباب الخامس الخاص بها من قانون الشركات من تلك الاحكام ، وتعلق بكيفية تأسيس الشركة المساهمة العامة والاكتتاب في اسهمها وتداولها ، واجتماع مجلس ادارتها وهيئتها العامة ، وهي الاحكام المنصوص عليها في الفصول المخصصة للباب السادس الخاص بالشركات المساهمة العامة .

وبستخلص من ذلك ان ما يجوز تطبيقه من الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة العامة على شركات التوصية بالاسهم هي ما يتلاءم من تلك الاحكام مع طبيعة هذه الشركات واوضاعها القانونية والواقعية .

هذا وان الاحكام المتعلقة بالاسناد القرض قد وضعت بحيث تتلاءم مع طبيعة الشركات المساهمة العامة ، واوضاعها القانونية والواقعية ، حتى تتحقق لتلك الاسناد الفايده المقصودة منها ، وتتواءم لحايلها الضمانات الكافية لحقوقهم تجاه الشركة المساهمة العامة نفسها ، وهي ضمانات تتبطل في موجودات الشركة التي تعتبر مرهونة بحكم القانون من الدرجة الاولى لحسب تلك الحالة .

واما شركات التوصية بالاسهم فلا تتواءم فيها تلك الصورة القانونية والواقعية للضمانات التي يجب توفيرها لاسناد القرض ولحايلها ، وذلك لان الضمانات التي تملك هذه الشركات توفيرها لاسناد القرض ولحايلها لحايلها لا تتبطل في الشركة نفسها ، بل في مساهمة العدد المحدود من الشركاء المتضاهين في رأسمال الشركة وفي اموالهم الخاصة الاخرى المجبولة ، وقد تكون غير موجودة اصلا . واما سائر الشركاء المساهمين في الشركة فيقتصر مسؤوليتهم عن تلك الضمانات ببعدار مساهمتهم في رأسمالها فقط ، يضاف الى ذلك تجلبية حقوق الشركاء في الشركة واموالهم للتغير والتأثر ، سواء بالانسحاب او الموت او الحجر او الرهن على تلك الحقوق والاموال او بالتصرف بها بالبيع وغيره ، بحيث تقتضي منها صلة الضمانات وشروطها المجبولة في هذه الحالة .

١٢٥٨-١٢٢٦

وبما ان تلك الاوضاع والظروف الخاصة بشركات التوصية بالاسهم والشركاء فيها تتعارض مع الفايك المتصودة من اسناد القرض تعارضا تلباء، بالاضافة الى اخلالها بينا بلاضمات والشروط التي يفرض القانون توفيرها لحقوق حالي تلك الاسناد، فان احكام المادة ١٤١ من قانون الشركات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ الخاصة بلسناد القرض، التي يحق للشركات المساهمة العلة اصدارها، تصبح من الاحكام التي يتعذر تطبيقها على شركات التوصية بالاسهم، استنادا الى احكام المادة ٨٩ من القانون المشار اليه.

وبناء على ذلك فان شركات التوصية بالاسهم لا يحق لها اصدار اسناد القرض.

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير المذتين المطلوب تفسيرهما.

صدر بتاريخ ١٩-١-١٤١١ هـ جريدة الواسق ٧-١١-١٩٩٠ ميلادية.

عضو قاضي محكمة التمييز (مخلد) خليفة السحيبات	عضو قاضي محكمة التمييز فايز المبيضين	عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز (مخلد) عبدالكريم معاذ
عضو مندوب وزارة الصناعة والتجارة مراقب الشركات سميد حياصات	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طماش	

قرار المخالفة الصادر عن الرئيس السيد عبدالكريم معاذ والعضو السيد خليفة السحيبات

في قرار التفسير رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٠

المستفاد من نص المادة ١٤١ من قانون الشركات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ ان اصدار اسناد القرض هو من حقوق الشركات المساهمة العلة.

والمستفاد ايضا من نص المادة ٨٩ منه ان كل ما يسري على الشركات المساهمة العلة من احكام في قانون الشركات يسري على شركات التوصية بالاسهم ما لم يرد نص في الباب الخامس من القانون المذكور يتعارض مع هذه الاحكام.

وحيث انه لا يوجد في نصوص مواد الباب الخامس ما يمنع شركات التوصية بالاسهم من حق اصدار اسناد القرض فان ما ينبغي على ذلك امهالا لحكم المادة ٨٩ المشار اليها انه يحق لشركات التوصية بالاسهم اصدار اسناد القرض اسوة بالشركات المساهمة العلة.

وهذا ما استقر عليه نفع القانون التجاري المتعلق بالشركات.

لهذا نخالف الاكثرية المحترمة ونرى تفسير النص المطلوب تفسيره على هذا الوجه.

قرار صدر بتاريخ ١٩-١-١٤١١ هـ جريدة الواسق ٧-١١-١٩٩٠ ميلادية

الرئيس	العضو
عبدالكريم معاذ	خليفة السحيبات

مكدا عند العمل